

الإخوان المسلمون والنظام السياسي في الأردن

مخلد عبيد المبيضين*

ملخص: تعتبر هذه الدراسة محاولة لتوضيح العلاقة التي كانت قائمة بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومؤسسة الحكم (مؤسسة العرش) في الفترة ما بين 1946 وحتى عام 1997، وذلك بتتبع العوامل التي حددتها، لاعتبارات عدة، من أهمها طبيعة مؤسسة الحكم الأردنية وعلاقتها المتميزة مع الحركة الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص، كذلك لاحتمية العلاقة فيما بين الطرفين لاعتبارات متعددة، منها الاعتدال والحكمة التي تميزت بها مؤسسة الحكم مع القوى السياسية المختلفة وبخاصة جماعة الإخوان، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الخلفية الدينية لمؤسسة الحكم أوجدت حالة من التوازن والانسجام السياسي بين الطرفين.

وقد اتضح من الدراسة تميز جماعة الإخوان عن سائر القوى الأخرى داخل الأردن في علاقتها مع النظام الأردني بأن كان التعايش هو السمة الغالبة للعلاقة بين الطرفين، وعلى الرغم من حدوث بعض التوترات المحدودة فإن القاعدة العامة كانت مرتكزة على الوثام، هذا بخلاف الحركات الإسلامية الأخرى في الدول العربية والإسلامية. وقد اتبع في تبين ذلك المنهج التاريخي الذي يعتمد على متابعة تطور العلاقة منذ نشأة الجماعة، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض أسس المنهج التحليلي لتحليل أسس هذه العلاقة ومحدداتها في محاولة لمعرفة عناصر تميزها عن غيرها.

مصطلحات أساسية: جماعة الإخوان المسلمين في الأردن،

مؤسسة العرش، جماعة الإخوان في الأردن والحكومات الأردنية، الحركات الإسلامية في الأردن، النظام السياسي الأردني.

* أستاذ مساعد (Assistant Prof.)، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة - الأردن.

مقدمة

هذه الدراسة محاولة للإسهام في رصد العلاقة القائمة بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومؤسسة الحكم فيها لعدة اعتبارات أهمها؛ طبيعة مؤسسة الحكم وعلاقتها المتميزة مع الحركات الإسلامية، مثل الجهاد الإسلامي وحزب التحرير وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص، وكذلك حتمية العلاقة بين الحركة ونظام الحكم؛ فلم يعد مقبولاً ولا مستساغاً الحديث عن قدرة النظام الأردني على اجتثاث أو استئصال الحركات الإسلامية، قد يكون قادراً على تحجيمها من الناحية السياسية بعد النهج الديموقراطي الذي يسير عليه الآن. وكذلك فإن قدرة جماعة الإخوان على التعايش مع نظام الحكم قد أمدها بطول البقاء والقدرة على النمو والانتشار. بالإضافة إلى قدرتها على تجنب الصدام العنيف مع النظام كما حصل في بلدان عربية أخرى سواء أكان مواجهة عسكرية أم عمليات تصفية أم تعذيب أم اضطهاد. ولهذا فإن الاعتدال الذي تميزت به مؤسسة الحكم أضفى نوعاً من الحكمة على تعامل هذه المؤسسة مع جميع القوى وبخاصة جماعة الإخوان. وأخيراً فإن الخلفية الدينية والتاريخية لمؤسسة الحكم أوجدت حالة من التوازن والانسجام السياسي بينهما في فترات عدة، واستخدمها النظام في حالات أخرى دعامة يستند إليها في مواجهة خصومه.

ولتلك الاعتبارات فقد امتازت تجربة الإخوان في الأردن في جميع ممارساتها - السياسية والاجتماعية - بالتعايش مع النظام الحاكم، وذلك يعود لأسباب عدة من أهمها: قدرتها على التكيف مع الحفاظ على ثباتها واستمرارها إلى حد كبير على المبادئ والأطر الفكرية نفسها التي تستمد منها مواقفها وتطلعاتها. وأيضاً التعامل معها على اعتبار أنها جمعية إسلامية (في البداية) وليست حزباً سياسياً، وأن احتضانها من قبل السلطات مبني على وظائفها الإيجابية التي تؤديها في عملية التوازن للممارسة الأدائية للنظام السياسي في علاقته مع القوى المختلفة.

وعلى الرغم من حدوث بعض التوترات المحدودة فإن القاعدة العامة التي طبعت العلاقة بينهما كانت مرتكزة على الوئام، وهذا يخالف الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية الأخرى التي تحاول تغيير الأنظمة الحاكمة لتحقيق هدفها في إقامة النظام الإسلامي المطلوب. ويبدو أن طابع الاعتدال مستمد من

الأصول الاجتماعية للجماعة في كونها قد تأسست على أيدي عدد من التجار وأصحاب الأعمال والمهن، وليس على يد مثقفين، مما أضفى عليها مزيداً من الاعتدال والموادعة مع النظام. مع أن بعض الباحثين يرى أن الجماعة كانت تنتهز الفرص في علاقتها مع النظام لأنها كثيراً ما كانت تخرج على مبادئها، وترد الجماعة على ذلك بأن المواقف والظروف هي التي كانت تملي عليها بعض التغيير في البرامج والتكنيك، ولكن ليس على حساب المبادئ والثوابت.

كل هذا أو معظمه قد غفلت أو تغافلت عنه الأبحاث والدراسات التي درست جماعة الإخوان في الأردن. لذلك جاءت هذه الدراسة محاولة لإلقاء المزيد من الأضواء على هذا الموضوع ما أمكن ذلك، وهذا هو الهدف الأول للدراسة.

أما بالنسبة للهدف الآخر، فقد كان نتيجة لانطلاق العملية الديمقراطية في نهاية الثمانينيات (حيث نجحت في الفوز باثنين وعشرين مقعداً في مجلس النواب) فارضة نفسها باعتبارها التيار السياسي الأهم في الحياة الأردنية، وذلك قبل قرارها بمقاطعة الانتخابات عام 1997 الذي أدى إلى انحسار تأثيرها وتراجعها في الحياة البرلمانية. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الجماعة وعلاقتها بالنظام السياسي لم تحظ بعد بدراسات شاملة وافية لتبيان طبيعة العلاقة والعوامل التي أثرت في هذه العلاقة، وما كتب أو نشر في هذا المجال قليل لم يتعد بعض الكتابات والتحقيقات الصحفية وبعض «فصول» في كتب لم تلتزم في معظمها بالشروط الأكاديمية، وبعضها الآخر كان ذا طبيعة انتقائية، مما أدى إلى ترك فراغ تحاول هذه الدراسة تلافيه ما أمكن.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: ما الظروف الداخلية (البيئة الداخلية) والخارجية (البيئة الخارجية) التي أدت إلى حالات التبدل والتغير أو الاستمرار في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي الأردني (مؤسسة العرش)، أو حالات التذبذب في العلاقة بين الطرفين، على الرغم من احتفاظ الجماعة بطابعها المحافظ والتغير الذي طرأ على أسلوب عملها؟ والإجابة ستكون بتقسيم الدراسة إلى فترات تاريخية وفقاً لتطور نمط العلاقة والظروف التي أحاطت بها منذ تأسيس الجماعة عام 1946، وحتى الانتخابات البرلمانية لعام 1997 ومقاطعتها لها، آخذين بعين الاعتبار التغير الذي حدث في نهج الجماعة وعملها مع الاحتفاظ بطابعها المعتدل، وكذلك استمرار تميزها عن القوى اليسارية والتقدمية.

المنهج

سوف نستخدم المنهج التاريخي الذي يعتمد على متابعة تطور العلاقة منذ نشأة الجماعة لتقديم الوصف الدقيق عن طريق توفير كمّ من المعلومات حول هذه العلاقة والعوامل التي أثرت فيها سواء أكانت محلية أم إقليمية أم دولية. وذلك بتتبع التطور التاريخي لهذه العلاقة في محاولة لاستقصاء وجهات النظر المختلفة وتحليلها بما يخدم موضوع الدراسة. كما سيكون للمنهج التحليلي دور في تحليل أسس هذه العلاقة لتبيان أسبابها ومحدداتها المختلفة في محاولة لمعرفة عناصر تميزها عن غيرها.

هنالك عدة مفاهيم أساسية لا بد من توضيحها:

1 - الإخوان المسلمون: المقصود بجماعة (الإخوان المسلمين) في هذا البحث، هو جماعة الإخوان المسلمين في الأردن التي تأسست على الرأي الأرجح عام 1946، والتي تعود في أصولها الفكرية إلى الجماعة الأم في مصر والتي تأسست على يد الشيخ حسن البنا في عام 1928.

2 - النظام السياسي؛ مؤسسة العرش: المقصود هنا بـ «مؤسسة العرش» هو «الملك» فقط، وذلك لأن الواقع الأردني أثبت اقتصار العلاقة بين الجماعة ومؤسسة العرش على التفاعل بين قيادة الجماعة والملك فقط. وكما يقال: إنه يكاد ينذر «أن تعثر على ما يؤكد وجود علاقة أو تفاعل بين أي شخص آخر - غير الملك - من مؤسسة العرش وبين الجماعة» (الشقران، 1997: 62). ومن ناحية أخرى فهناك اختلاف بين مؤسسة العرش من جهة، والسلطة التشريعية (الملك ومجلس الأمة «البرلمان» بعد عام 1947) من جهة أخرى، والسلطة التنفيذية (الملك والحكومة) داخل النظام السياسي من جهة ثالثة. والملاحظ أنه في تاريخ التطور السياسي للنظام السياسي الأردني كانت العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية تخضع لحالة المد والجزر؛ فقد كانت الغلبة في معظم الأوقات للسلطة التنفيذية وخصوصاً أن مؤسسة العرش (الملك) هي القاسم المشترك بين السلطتين. ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان الفصل التام في الواقع العملي بين مؤسسة العرش من ناحية، والسلطة التنفيذية والتشريعية من ناحية أخرى.

3 - علاقة الجماعة بالحكومات الأردنية: كانت علاقة الجماعة بالحكومات الأردنية المتعاقبة محكومة بتقلبات مواقف الإخوان من السياسات الداخلية

والخارجية لهذه الحكومات. لذلك لم تكن هناك قواعد وأسس ثابتة واضحة للطرفين كما هي العلاقة مع رأس النظام. لهذا فقد مرت بحالات من الشد والجذب والتناقض والاختلاف والوثام والخصام. ولكن الميزة الأساسية لجماعة الإخوان في الأردن - والتي تميزت بها عن غيرها - هي أن علاقتها لم تصل في أية مرحلة من المراحل إلى الصدام مهما بلغت حدة المواقف المختلف عليها بينهما؛ فأحياناً تقوم الحكومة بإجراءات التضييق على الجماعة، كاعتقال بعض أعضاء الجماعة أو إغلاق صحفهم ومجلاتهم... ولكنها لم تصل إلى حد حل الجماعة أو تعذيب أعضائها بشكل جماعي أو اضطهادهم. ويمكن سبب ذلك في قوة الموروث التاريخي ومتانته من خلال التعاون بين الجماعة ورأس النظام السياسي والذي كان دائماً يتدخل لفض الخلافات بين الجماعة والحكومة. من هنا فإن طبيعة العلاقة لم تكن سلبية دائماً ولا إيجابية وإنما كانت تتباين بين الأمرين وفقاً لطبيعة الحكومة ونوعية الأحداث التي يمر بها الأردن بشكل عام. ومن ناحية ثانية لم تكن العلاقة بين الطرفين تبتعد أو تتجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لها، أو تبتعد عن سير العلاقة بين الجماعة ورأس النظام السياسي الأردني (الملك).

لكل هذا فإن هذه الدراسة سوف تنطلق من المحاور السالفة الذكر، وبخاصة عند الحديث عن الحكومة وعلاقتها بجماعة الإخوان وكيفية معالجة الاختلاف بين الطرفين من قبل رأس الدولة، ليرسم في النهاية العلاقة مع الجماعة. لذلك فقد تم الحديث عن سياسات الحكومة لاستيضاح دور الملك فيها ولتبيان حقيقة العلاقة بين الجماعة ورأس الدولة.

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتداداً للجماعة الأم، التي تأسست في مصر عام 1928 على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا. وقد تعددت الروايات التي تتحدث عن تاريخ تأسيسها، ويؤكد الإخوان المسلمون أنها تأسست في سنة 1946⁽¹⁾. تم افتتاح المركز العام للجماعة في الأردن تحت رعاية الملك عبدالله في 19/11/1945 بعد أن تقدمت على يد مؤسسها؛ الشيخ عبداللطيف أبو قورة، بطلب إلى الحكومة الأردنية من أجل السماح لهم بممارسة أعمالهم تحت مظلة جمعية إسلامية (تحمل اسم جمعية الإخوان المسلمين). وقد وافقت الحكومة على إقامتها وفقاً لقانون الجمعيات تحت إمرة الشيخ عبداللطيف أبو قورة بعد انتخابات الهيئة الإدارية للمكتب العام في عام 1947 كأول انتخابات لها

في البلاد (عبدالكازم، 1997). وفي عام 1953 استقال أبو قورة وخلفه محمد عبدالرحمن خليفة، مراقباً عاماً للجماعة في 1953/12/26. وبدأت نشاطات الجماعة تتخذ الطابع التنظيمي وأصبح لها فعالية في المجتمع. لذلك أصدرت الجماعة - عندما اجتمع مجلس الشورى - قانوناً أساسياً ونظاماً داخلياً لها، وتحددت القيادة العليا بمجلس الشورى الذي كان من أهم وظائفه انتخاب المراقب العام وانتخاب المكتب العام (المكتب التنفيذي).

وقد عملت الجماعة في أماكن مختلفة أهمها المساجد، وامتد نشاطها بين الشباب بصورة علنية بتشجيع من السلطات الأردنية ودعمها، وقد حرصت على عرض أهدافها وتوجهاتها وطموحاتها لتتفق مع أهداف النظام السياسي الأردني، كما حرصت على أن تعقد اجتماعاتها بصورة علنية وبحضور ممثلين رسميين من الحكومة وضباط الجيش وبعض القادة الدينيين المهمين (الكخن، 1990؛ Munson, 1988).

وبذلك استمرت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والنظام السياسي في العقود التالية بالتوافق والتآلف السياسي مع وجود التوترات في فترات محدودة (الحوارني وآخرون، 1997). وقد حكمت هذه العلاقة عدة محددات؛ محددات حكمت موقف النظام من الحركة الإسلامية بشكل عام؛ ومن أهمها منهجية الاعتدال في السياستين الخارجية والداخلية، وعدم التصعيد في التعامل مع القوى السياسية، وذلك بإضفاء نوع من الحكمة والمرونة، وكذلك الخلفية التاريخية والدينية لمؤسسة العرش وقدرتها على احتواء الحركات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وفي المقابل كانت هناك عوامل عدة أثرت في منهج الحركة الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص؛ ومن أهمها إدراك الجماعة للظروف والمتغيرات على الساحة الأردنية؛ من موقع سياسي وجغرافي وتركيبية سكانية وطبيعة النظام السياسي ومحاولة الابتعاد بالبلاد عن أي نوع من أنواع الفوضى والمحافضة على نفسها وإنجازاتها وأبنيتها التنظيمية (أبو غزلة، 1996). وفي أواخر الثمانينيات حكمت العلاقة بين الطرفين متغيرات وعوامل جديدة تعلق بالتحولات الدولية ومواقف بعض الدول الكبرى مما يسمى بالصحة الإسلامية، وكذلك المسيرة السلمية مع إسرائيل وانعكاساتها المختلفة في مجال الديمقراطية والتعددية التي أضحت خياراً مهماً لمؤسسة الحكم.

من ذلك المنطلق سوف يتم تقسيم فترات الدراسة وفقاً للمراحل التالية مجيبين على فرضية الدراسة راصدين أهم العوامل والظروف التي أدت إلى تذبذب العلاقة بين جماعة الإخوان ورأس النظام السياسي الأردني، وذلك ضمن المحددات سالفة الذكر والتي حكمت العلاقة بينهما وبخاصة تجنب العنف، والعنف المضاد بعد أن أدت مؤسسة العرش دوراً مهماً ودقيقاً في إنجاح تجربة التعايش مع التيارات الإسلامية ومنها جماعة الإخوان، وفي محاولة لتتبع عناصر الخصوصية والتميز لجماعة الإخوان المسلمين في عملها وأدائها: المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس (46-1953) والتعايش بين الجماعة والنظام. المرحلة الثانية: مرحلة المد القومي (54-1967) وتتسم بالتذبذب الواضح في العلاقة. المرحلة الثالثة: مرحلة المد الإسلامي (68-1988) والتأثيرات الخارجية. المرحلة الرابعة: مرحلة النمو الديمقراطي (89-1996). المرحلة الخامسة: مرحلة الانحسار (تراجع دور الجماعة) ومقاطعة انتخابات عام 1997. وتجب ملاحظة أن اختيار هذا التقسيم لهذه المراحل ليس دقيقاً، وفي الوقت نفسه ليس اختياراً جزافاً وإنما كان نتيجة لأسباب وعوامل موضوعية كان لها السمة الغالبة في كل مرحلة من هذه المراحل.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس 1953-46: تميزت هذه المرحلة بالتعايش مع النظام والمساندة القوية من النظام ممثلاً في الملك عبدالله، وكذلك التحول الذي رافق طبيعة عمل الجماعة بحيث أصبحت هيئة إسلامية عامة وشاملة. وذلك لطابع الجماعة المحافظ ولتمييزها عن سائر الأحزاب والجماعات الأخرى التي كانت - حسب اعتقاد الطرفين - تحاول النيل من أمن البلاد واستقرارها. ومن ناحية أخرى كان إيمان الجماعة «بأن النظام الدستوري هو الأقرب للنظام الإسلامي من بين الأنظمة المختلفة»، (الشقران، 1997: 60) قد قارب بين الطرفين.

1 - **التعايش والمساندة من النظام (البدايات الأولى):** نشأت علاقة قوية بين الجماعة والنظام ممثلاً في الأمير عبدالله، مما أوجد الظروف الملائمة لعمل الجماعة ولتسهيل نشاطاتها في الأردن؛ وتمثلت تلك العلاقة الحميمة في افتتاح المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن تحت رعاية الأمير عبدالله (التل، 1997؛ العبدالات، 1992). وكان ذلك عندما قابل مؤرخ الجماعة، محمود عبدالحليم، الملك عبدالله مبدياً إعجابه بدعوة الإخوان وقادتهم «وأنه ينتظر الخير للأمة الإسلامية على أيديهم، ثم قال الملك: إن الأردن في حاجة إلى جهود

الإخوان ولتكن أولى خطوات هذه الجهود أن يعين الأستاذ عبدالحكيم عابدين وزيراً في حكومة الأردن، على أن ينعم عليه وعلى الأستاذ البنا برتبة الباشوية. وقد رد عليه الأستاذ البنا (على الملك عبدالله) برسالة استنهضه فيها للعمل للإسلام مشيداً بانتسابه إلى العترة الهاشمية الشريفة، وأثنى فيها على حسن ظنه بالإخوان، واعتذر إليه بأن العمل غير الرسمي أحوج إلى جهود الإخوان، وأنه يأمل أن تلتقي الجهود الرسمية وغير الرسمية في سبيل هذه الدعوة» (العبيدي، 1991: 37؛ التل، 1997).

ومن أبرز الدلائل على العلاقات الودية بين الملك عبدالله وجماعة الإخوان مشاركة وفد من الجماعة في كل من مصر وفلسطين في احتفالات تتويج الأمير في عمان في الخامس والعشرين من أيار سنة 1946. وقد قدم مندوب الإخوان الشيخ عبدالمعز عبدالستار شارة الإخوان للملك عبدالله بعد إلقائه كلمة في هذه المناسبة (الضبيان، 1994). لذلك فقد كان هناك تعاطف وتشابه بين إخوان الأردن ونظرائهم المصريين «لكنهم لم يكونوا لهم صورة طبق الأصل» (مسعد، 1991: 55؛ Meguid, 1995).

وتفسير تلك العلاقة في هذه الفترة يعود إلى أسباب عديدة من أهمها: 1 - أن تعاطف الملك عبدالله مع الإخوان يعود إلى طبيعته الدينية. وهذا ليس غريباً على رجل مثله كما يقول عوني العبيدي: «إن رجلاً كعبدالله بن الحسين تحدر من سلالة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، ونشأ نشأة دينية كريمة بجوار بيت الله الحرام وفي كنف والد جليل عرف بالتقوى والصلاح ورسوخ العقيدة... لا يعقل أن يسلك طريقاً لا ينسجم مع هذه العوامل والاعتبارات أو يسير إلا على ذلك النهج الإسلامي القويم...» (العبيدي، 1991: 39).

ومن ناحية أخرى كان من الطبيعي أن يقوم الملك عبدالله بحكم نشأته وتربيته الدينية بمقاومة الشيوعية باعتبارها داء يهدد المجتمع العربي الإسلامي، وكذلك المدارس الأجنبية التي تحاول أن تفرق صفوف الأمة العربية، مما أدى إلى ميله إلى حركة الإخوان المسلمين (العبيدي، 1991). مع العلم بأن الشيوعية كحركة منظمة لم تكن قد وفدت إلى البلاد إلا بعد وحدة الضفتين، ولكن الأمير كان ضد الشيوعية كعقيدة لأنه كان يعتبرها غريبة عن التراث العربي والإسلامي. وناحية ثالثة تمثلت في وجود قواسم مشتركة خلال هذه الفترة بين جماعة

الإخوان والملك عبدالله أدت إلى التقارب بينهما تمثلت في «الموقف الذي اتخذته الإخوان المسلمون من الملك فاروق في القاهرة سنة 1945 و1946 و1947. فهذا الصدام بين الإخوان المسلمين في مصر والملك فاروق جعل «الأمير عبدالله يتعاطف مع الإخوان المسلمين في الأردن» (الكيلاني، 1990: 28؛ التل، 1997). وهذا هو الطابع المميز لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن عن نظرائهم في مصر والذي أضفى عليها نوعاً من الاعتدال والموادعة مع مؤسسة الحكم.

وترتيباً على ذلك يمكن القول إن جماعة الإخوان في الأردن قد تأسست في كنف مؤسسة الحكم وحازت على إعجابها وحظيت برعايتها وتعاطفها منذ بداية تأسيسها، مما انعكس على عملها ونشاطاتها، وقد أدى ذلك بدوره إلى انتشار فروعها في مختلف مدن المملكة. وكذلك فإن تسجيلها كجمعية قد أبعداها عن السلبية التي كانت لصيقة بالأحزاب بصورة عامة - حسب اعتقاد النظام - مثل التفرقة والانقسام لأنها كانت بمثابة «جمعية خيرية» (العبيدي، 1991). فكما تقول الباحثة نيفين مسعد واصفة تلك العلاقة بين الجماعة ومؤسسة الحكم خلال هذه المرحلة: «...فلا خصومة لهم مع حاكمين يعود نسبهم إلى آل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام ولا دورهم منازع في مجتمع قبلي تقليدي كالمجتمع الأردني، وتلك نقطة فارقة في تميز إخوان الأردن عن إخوان مصر» (مسعد، 1991: 56). وبمعنى آخر فقد كان كثير من عوامل التقارب والتعايش - خلال هذه الفترة - موجودة، تلك التي انعكست إيجابياً على العلاقة بين الإخوان ومؤسسة العرش، ومنها دعم النظام للجماعة ممثلاً في الأمير عبدالله، مما أعطاه القدرة على نشر أفكارها ومبادئها في البلاد، وكذلك عدم اعتبارها حزباً سياسياً. هذا بالإضافة إلى نسب الأمير الممتد إلى الرسول عليه السلام، والطبيعة القبلية للمجتمع الأردني آنذاك، حيث كان يغلب عليها طابع التدين.

2 - عوامل التعاون والتعايش: من دلائل حسن التعاون والعلاقة المميزة بين الجماعة ومؤسسة الحكم أن الملك عبدالله عندما زار مصر في عام 1948، خرج الإخوان لاستقباله (المجالي، 1960؛ الغرايبة، 1997). دلالة على حسن العلاقة بين جماعة الإخوان في الأردن والملك. وكذلك فإن الاحتفالات والمحاضرات التي كان يدعى إليها الناس والمسؤولون، ومنها ما عرضته صحيفة الجزيرة من هذه النشاطات والتي تحدث في واحدة منها عبدالمنعم الرفاعي (رئيس الوزراء فيما بعد) ممثلاً للملك عبدالله، وهذه الاحتفالات

والنشاطات التي تقام في مناسبات عديدة كالهجرة النبوية والمولد النبوي والإسراء والمعراج كانت تبدأ وتختتم بالنشيد الملكي (الغرايبة، 1997). وفي هذه الفترة أيضا وعلى أثر التعاون بين الجماعة والنظام سُمِحَ لهم بإصدار مجلة الكفاح الإسلامي والتي أغلقها فيما بعد غلوب باشا (التل، 1997؛ مسعد، 1991). ومن عوامل الالتقاء فيما بينهم عداؤهم المشترك تجاه عبدالناصر أيام صراعه مع الإخوان في مصر (العبيدي، 1991). ويدل على التعايش والانسجام أثناء هذه الفترة بين القصر والجماعة حضور الملك حسين لمؤتمر القدس عام 1954 بدعوة من الجماعة (العبيدي، 1991).

وقد أثمرت تلك العلاقة الحسنة بين الطرفين، فصدر قرار من رئيس الوزراء - بناء على الإرادة الملكية - يسمح للجماعة أن تنشر دعوتها في المساجد وفي الأماكن العامة وفي دور الجماعة وفروعها في المملكة ومن دون تدخل من السلطات الأمنية إلا في حالة وقوع ما يسبب مخالفة للقانون (العبيدي، 1991). ومن سمات هذه العلاقات الحميمة بين الملك وجماعة الإخوان، أن الملك كان يلتقي وضيوف الجماعة من العلماء ويستضيفهم؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر، لقاؤه بالشيخ محمد أمين الشنقيطي والشيخ محمد يوسف البرقاوي وغيرهم (الغرايبة، 1997).

وختاما يمكن القول إن العلاقة بين الطرفين في هذه الفترة، منذ تأسيس الجماعة نالت عطفاً ومساندة من العرش، وكانت علاقة حميمة من التعايش نتيجة لظروف البيئة الداخلية والخارجية للأردن، تلك المتمثلة في العداء لأعداء الإخوان في مصر، والعداء للشيعوية والذي شكل قاسما مشتركا بين الإخوان والحكم.

هذا إضافة إلى طبيعة الملك عبدالله الشخصية، حيث كان من الطبيعي أن يشجع اتجاهات الدعوة إلى الإسلام باعتباره من المتدينين. ولكن هذه العلاقة، كما يقول إبراهيم غرايبة لم تنقل في «صيغة تنسيق ظاهر أو احتواء أو تأييد واضح» (الغرايبة، 1997، 58؛ الشاعر، 1987). وفي المقابل كانت هنالك بعض الفترات التي تنتقد بها الحكومة وموقفها من الوجود البريطاني ولكنها لم تكن الطابع العام للعلاقة في هذه الفترة. علماً بأنهم باركوا فيما بعد خطوة تعريب الجيش عام 1956.

المرحلة الثانية: مرحلة المد القومي 1967-54: امتازت هذه الفترة باتساع المد

القومي واليساري وتوجت بحظر الأحزاب السياسية، ولكن جماعة الإخوان المسلمين حافظت على بقائها بعد حل الأحزاب عام 1957، وبقيت الحركة السياسية الوحيدة العاملة في العلن، ذلك لأن الجماعة لم تكن مرخصة بوصفها حزبا سياسيا، والسبب الأكثر أهمية «أنها لم تشارك الأحزاب السياسية في المعارضة (غير السلمية) للحكم. وعدم محاولتها تجنيد منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. هذا بالإضافة إلى كونها تعمل لصالح الحكومة في الوقوف ضد الشيوعيين والقوميين (الغرايبة، 1997). وكان من أهم سمات العلاقة المميزة بين الجماعة والنظام عدم وجود تنظيم سري عسكري كما هو الحال في مصر، وذلك رغبة منها ولأنها لا تؤمن بأي عمل عدواني ضد النظام (الغرايبة، 1997؛ الكخن، 1990). ومن ثم فقد ساندوا الحرس الوطني بحماس (حتى عام 1956) وأقاموا مجموعة من التدريبات العسكرية المساندة رسميا مع الجيش.

1 - عوامل التقارب بين الحركة والنظام: من أهم علامات التقارب بين الطرفين، السماح للحركة بعودة المؤتمر عام 1959 (مؤتمر القدس) بعد إلغائه عام 1955، بأمر من غلوب باشا بحجة المحافظة على مصالح البلاد، والسماح لجميع الممثلين من أنحاء العالم بالحضور لتدارس أوضاع فلسطين والقدس. وقد وزع المؤتمر كتاب كامل الشريف (الحرب المقدسة) وكان الملك حسين قد كتب مقدمة هذا الكتاب (الغرايبة، 1997؛ نسييه، 1990). ونتيجة لذلك التقارب فقد شاركوا في العمل السياسي والعمل العام؛ ففي الانتخابات النيابية لعام 1956، نجح منهم أربعة بعد ترشيح ستة أشخاص، خمسة في الضفة الشرقية وواحد في الضفة الغربية. ونتيجة لهذه العلاقة الحسنة فقد سمح الملك للإخوان بالعمل العلني، وذلك «تعبير عن امتنان النظام لدعم الإخوان للملكية» (الغرايبة، 1997: 67؛ حداد، 1991)، وبخاصة بعد دعم الإخوان للنظام في أزمة 1957 عندما وجه الاتهام إلى عناصر قومية من الأحزاب والجيش والحكومة بمحاولة تدبير الانقلاب العسكري ضد النظام. ففي تلك الفترة يذكر المراقب العام للإخوان المسلمين آنذاك الأستاذ خليفة أن الملك قد عرض عليه - عن طريق رئيس ديوانه - أن يشكل الحكومة، وقد اعتذر المراقب العام؛ «لأن الجماعة ما زالت فتية ولا تملك أن تكون فريقا وزاريا، فمعظم الإخوان كانوا شباباً قليلي التجربة» (الغرايبة، 1997: 68). وقد توجت تلك العلاقة - عند عقد المؤتمر الرابع للقدس عام 1960 - بافتتاح الملك حسين لها.

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى التقارب بين الجماعة والنظام

ومنها؛ طبيعة المجتمع الأردني التقليدي المحافظ وغياب الصراع الاجتماعي، وهذا عكس ما هو موجود في مصر؛ لقد استطاعت الجماعة أن تستقطب أعضائها من جميع فئات الشعب وكان توزيعهم كما يلي؛ 40 بالمئة من التجار والملاك، و20 بالمئة طلاباً، و20 بالمئة من المدرسين، و20 بالمئة من المهنيين والحرفيين ومعظمهم من بيئات دينية محافظة، وكان الاختلاف بين تنظيم الإخوان المسلمين في الأردن ومصر هو أن تنظيم الإخوان في مصر تشكل فيه فئة العمال والحرفيين والمدرسين النسبة الغالبة (أبوغزله، 1996). ويقول أحد قادة الإخوان: «لم يثر الإخوان على الملك... لأنه لم يكن في مقدورهم فتح جبهات مع جميع الأطراف في آن واحد... وقفنا مع الملك لأن عبدالناصر لم يكن عقلانياً في هجومه عليه، فكنا نحن نشك في علاقات عبدالناصر بأمریکا، وقفنا مع الملك لحماية أنفسنا...» (عمرو، 1989: 27). وتفسير ذلك أن النسبة الغالبة المشكلة لإخوان الأردن كانت من التجار وملاك العقارات تدفعهم مصالحهم في أحيان كثيرة إلى عدم المواجهة العنيفة مع النظام، وعلى الرغم من علاقة النظام مع الغرب وبخاصة أمريكا وبريطانيا، فإن الإخوان كانوا في بعض الأحيان يوجهون النقد لهذه العلاقة غير المتكافئة مما ينتج اختلافاً بين الطرفين.

2 - الاختلاف بين الجماعة والنظام: في هذه المرحلة تذبذبت العلاقة بين الطرفين وذلك لعوامل أتت في معظمها من البيئة الخارجية. بالإضافة إلى بعض الحوادث المتفرقة بين الحكومة والجماعة مع محاولة تجنب الأخيرة المواجهة مع النظام. ففي الوقت الذي كانت تنتقد الجماعة الحكومة واليساريين والقوميين، كانت تدعو إلى مساندة الملك والالتزام الإسلامي والوطني.

ففي عام 1954 انتقد الإخوان علاقات الحكومة الأردنية مع الدول الغربية وبخاصة بريطانيا؛ وذلك باحتجاجهم المستمر على قيادة الجيش المتمثلة في وجود غلوب باشا وبعض الضباط البريطانيين، والمطالبة بترحيلهم والقيام بمظاهرات معادية للاستعمار بشتى صوره. وكانت نتيجة ذلك أن اعتقل مراقبهم العام فترة وجيزة. فهاجم الإخوان حلف بغداد الذي عملت الحكومة جاهدة للمشاركة فيه، وعلى أثر ذلك تم اعتقال المراقب العام عام 1955، ثم فرّ إلى سوريا وعاد بعد مدة قصيرة. وكذلك عارض الإخوان مبدأ ايزنهاور عام 1957 الذي يقضي بالتحالف مع أمريكا كحليف بديل عن المملكة المتحدة وذلك في إطار سياسة الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفييتي في ظروف الحرب الباردة في أي منطقة من العالم.

لذلك، فقد انتقدوا هذا التقارب من خلال مظاهرات احتجاجية، وكان ثمار ذلك اعتقال المراقب العام مرة أخرى عام 1958 (وكان عضواً في مجلس النواب)، وقد أدى ذلك إلى انهيار العلاقة بين الحكومة والجماعة في عام 1959 حين أوقفت صحفهم ونشرياتهم، واعتقل كذلك المراقب العام (الغرايبة، 1997). وعلى الرغم من هذه الحوادث فإن جماعة الإخوان لم تتعرض للخطر أو الملاحقة، ولكن تأييدهم ودعمهم الشعبي تراجع منذ نهاية الخمسينيات بسبب المد القومي واليساري الذي اجتاح الوطن العربي بسبب شعبية الرئيس جمال عبدالناصر الذي كان في حالة عداوة مع إخوان مصر. ومن مؤشرات هذا التراجع في شعبية الإخوان تناقص عدد نوابهم من أربعة إلى اثنين عام 1963 (النفيسي، 1992).

وفي خلال هذه الفترة التقى الإخوان مع النظام حول حادثة تأميم قناة السويس. وقد شاركوا في المظاهرات المؤيدة لمصر خلال العدوان الثلاثي. ومن ثم فقد كان موقف الإخوان في الأردن من النظام المصري منسجماً مع موقف النظام الأردني والحكومة الأردنية التي كانت على خلاف شديد مع مصر آنذاك، وذلك عندما تم إفساح المجال لقيادات الإخوان الهاربين من مصر للجوء إلى الأردن، ومن هؤلاء كامل الشريف (الغرايبة، 1997). ففي حادثة التأميم هذه التقى كل من الإخوان والنظام على ضرورة تقديم العون لمصر على الرغم من حالة العداء التي كانت بين البلدين. وبمعنى آخر، فإن هذا الظرف الإقليمي قد أثر في العلاقة بين الإخوان والنظام مدة قصيرة.

وعلى الرغم من التذبذب في العلاقة بين الجماعة والنظام فإنهم كانوا في هذه الفترة عوناً للنظام في أحلك الأيام (خلال أزمته 1957 و1958) وفي المقابل كان النظام ملائزهم مع أقرانهم عندما كانت بعض الحكومات العربية تختلف معهم. لذلك وكما تقول نيفين مسعد: فإن تحالفهم (الإخوان في الأردن) مع نظامهم كان خطأً استراتيجياً في سياستهم كما في سياسة المملكة، ولم يكن من قبيل التعاون اللحظي الذي يزول بزوال مبرره. وعندما كان يحدث ما يعكس مثل هذا التحالف (الخلاف حول تطبيق الشريعة أو حول العلاقة مع الغرب)، بل عندما كان يخرج النظام عن مألوف عاداته في التعامل مع الإخوان (اعتقال مراقبيهم العام محمد عبدالرحمن خليفة في العام 1955 ومصادرة نشراتهم بعدها بأربع سنوات)، فإن آليات التشابك بين مصالح الطرفين، وميراث التعاون المشترك فيما بينهما، سرعان ما كانا يقضيان بعض الاستثناء والعودة مجدداً للأصل»

(مسعد، 1991: 56). لهذا فإن دخول الإخوان للبرلمان بموافقة من النظام كان دلالة على احترام دورهم ورصيدهم التاريخي أمام الجهات الأخرى وبخاصة الشيوعيين والناصريين. وكما يقول بعض الباحثين فإن استثناءهم من الحظر عام 1957 كان بسبب دعمهم للحكم (الهوراني وآخرون، 1997). وهنا أيضا تظهر الطبيعة المميزة للعلاقة بين النظام والجماعة وتميز الأخيرة عن سائر القوى السياسية الأخرى كالشيوعيين والقوميين وغيرهم.

وختاماً يمكن القول إن عوامل البيئة الداخلية والخارجية قد وجهت العلاقة وطبعتها بطابعها الخاص، وبخاصة بالنسبة للظروف الخارجية المتعلقة بالمد القومي العربي خلال هذه الفترة وبعد أن أتاحت لها البيئة الداخلية تحولها إلى صيغة تنظيمية وقانونية جديدة. فأصبحت تنظيماً له فروعه المنتشرة ومؤسساته القيادية المنتخبة. وبناء على ذلك فقد شاركت مشاركة فعالة تمثلت في إنشاء المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس وتنظيم المعارضة للحكومة، مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور أو بسبب أي تصرف مناف للتعاليم الإسلامية؛ حيث شاركت في الحياة البرلمانية بدءاً من عام 1956 عندما رشحت مجموعة فاز منهم أربعة، وشاركت في عام 1963 وعام 1967 ولكن بنسبة أقل من عام 1956. ومع ذلك فقد حافظوا على خصوصية علاقتهم بالحكومة في الأردن بسبب التزامهم بالعمل السلمي وتأييد النظام في حالات عدة ومعارضة الحكومة في إطار العمل القانوني المتاح. لذلك فإن النظام اتخذ منهاجاً وسطاً في التعامل مع جماعة الإخوان لضمان المحافظة على اللحمة الوطنية وبخاصة بعد أخذه الدروس والعبر من التجارب العملية لبعض الدول العربية والإسلامية في معاملاتها مع الجماعات والحركات الإسلامية. ونتيجة لذلك فقد ترابطت العوامل المختلفة (الداخلية والخارجية) في تحديد علاقتهم بمؤسسة العرش دون تعرضهم لخطر الإبادة أو الملاحقة مما انعكس إيجابياً على مستقبل العلاقة بين الطرفين كما سنرى لاحقاً.

المرحلة الثالثة: المد الإسلامي وتأثير البيئة الخارجية 1968-1988: وسعت هذه المرحلة الفترة من هزيمة حزيران عام 1967 حتى أواخر الثمانينيات، وبالتحديد بدءاً من انحسار المد القومي وبداية المرحلة الجديدة من المد الإسلامي، وبخاصة بعد الانكسار النفسي وانتهاء الشعارات القومية عندما عجزت عن تلبية الطموحات الشعبية، وبدء الحركات القومية والاشتراكية في التراجع لكي تفسح المجال أمام الحركات الإسلامية بالنمو والانتشار.

فعلى المستوى الإقليمي والدولي حدثت أحداث لها تأثير كبير في المنطقة منذ حرب الأيام الستة، وحرب 1973، والمد الإسلامي المتصاعد في أواخر السبعينيات، وزيارة السادات التاريخية للقدس عام 1977؛ وإطاحة الثورة الإسلامية الإيرانية بالشاه عام 1979. كذلك واجه الانقلاب اليساري في أفغانستان ثم الاحتلال السوفييتي ثورة إسلامية شاملة استمرت ما يقرب من عشر سنوات حتى سقوط النظام اليساري في أفغانستان وانسحاب القوات السوفييتية منها. أيضا فقد اقتحمت مجموعة إسلامية المسجد الحرام في مكة وتناوشت مع الجيش السعودي، ودخل الإخوان المسلمون في سوريا في نشاطات مسلحة ضد نظام الحكم. هذا بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية التي استعرت بينهما ثماني سنوات.

كل هذه العوامل والظروف الخارجية انعكست على العلاقة بين النظام وجماعة الإخوان في الأردن وكانت هذه الآثار في معظمها سلبية، وسنتحدث عن أهمها.

في البداية وبعد حرب 1967 ونتيجة للأحداث المؤسفة بين المنظمات الفدائية والحكومة الأردنية عام 1970، كان الإخوان في حالة من التخوف والقلق، وذلك لأن الساحة الأردنية كانت مملوءة بالتنظيمات المسلحة التي كانت في أكثرها معادية لهم حيث كانوا يخشون من التعرض للتصفية الجسدية على أيدي البعثيين والشيوعيين والناصريين. لذلك فقد حملوا راية الدعوة إلى إنشاء قوة إخوانية مقاتلة مسلحة تتخذ لها قاعدة في الأردن لمباشرة العمل والجهاد ضد إسرائيل (الغرايبة، 1997؛ أبو عزة، 1992). وقد كان الإخوان يدركون أن المنظمات تفكر وتتصرف بطريقة قد تجعل الحكومة الأردنية تبعدها من الأردن (أبو عزة، 1992). لذلك فقد وقفوا موقف الحذر في التعامل مع هذه الأحداث. ومن ثم فقد اتهمت المنظمات الإخوان بأنهم تخلوا عن حركة المقاومة في مواجهة النظام (الملك) (عمرو، 1989). ولكن الإخوان يردون عليهم بأن اليسار قام بأعمال استفزازية خلقت المبرر لدى النظام الأردني لضرب المنظمات الفلسطينية، وكانت وجهة نظرهم تتمثل في ضرورة الابتعاد عن مثل هذه الأعمال لادخار قوتهم وسلاحهم (عمرو، 1989). وبهذا حافظت الجماعة على العلاقة الحسنة مع النظام في موقفها الحذر هذا، وبخاصة بعد ابتعادهم عن كل العمل الفدائي (نقرش، 1992). علماً بأن بعض الإخوان كانوا قد انخرطوا خلال الفترة من عام 1966 إلى

عام 1970 في التنظيمات الفدائية في الأردن وبخاصة في حركة فتح (أبو غزلة، 1996). وهي التي أدت إلى التصادم بين التنظيمات والنظام السياسي الأردني. وبذلك فقد مارس الإخوان العمل السياسي دون أي عنف مركزين على العمل الاجتماعي والتطوعي، مما أعطاهما مجالاً كبيراً في العمل على الساحة الأردنية.

تعارض واختلاف: وكما أشرت سابقاً فإن المد الإسلامي والأحداث في الخارج والداخل أعطت أهمية إضافية للجماعة، جعلت من الجماعة قوة مؤثرة وفاعلة في الساحة المحلية؛ فقد امتد نفوذها إلى الاتحادات والجمعيات الطلابية في الجامعات والكليات والنقابات المهنية. وكان لأعضائها حضور مؤثر وفاعل ومميز في بعض الوزارات وخصوصاً وزارتي التربية والتعليم والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

ومن ذلك المنطلق تعارضت مواقف الإخوان مع مواقف الحكومة والنظام من الأحداث العالمية والتي أثرت بدورها في العلاقة بين الطرفين؛ فقد تعارض موقف الإخوان مع الحكومة من الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية - الإيرانية. وعلى الرغم من إعلان الحكومة الأردنية تأييدها للحكومة الإسلامية فقد بقيت علاقتها بإيران حذرة، ثم أصبح هناك خلاف كبير بعد الحرب عندما أيدت الحكومة الأردنية العراق، وذلك بسبب التهديد الإيراني للخليج العربي والذي يهدد بدوره الملاحة البحرية في خليج العقبة المهم في تجارته مع العراق (الغرايبة، 1997). فالجماعة كانت ترى الحرب هلاكاً ودماراً للأمتين العربية والإسلامية، ومن واجب الحكومة ألا تنحاز إلى طرف على حساب آخر، إن لم تكن لها القدرة على التوسط لحل النزاع وبخاصة بعد التحريض المستمر ذي «التأثيرات الإيرانية والمضادة لاتفاق كامب ديفيد» (روبنسن، 1994: 38).

كذلك كان الحال بالنسبة إلى سوريا، فعندما وقعت مواجهات الإسلاميين العسكرية مع الحكم وبدأت تخرج أفواجها إلى الأردن وبعض الدول العربية وصُفِّيت معظم قواعدها (كانت نهاية المطاف أحداث حماة عام 1982) حيث كان موقف الإخوان منسجماً مع موقف الحكومة لأن علاقاتها مع سوريا تمر بأسوأ مراحلها وبخاصة بعد إيوائها للإخوان السوريين الفارين بتسهيل إقامتهم ونشاطهم السياسي. مما أدى إلى حشد متبادل على حدود البلدين وإلقاء القبض على مجموعات سورية تحاول القيام بعمليات اغتيال لبعض الشخصيات الأردنية.

ولكن نجاح الحكومة السورية في المواجهة مع الإخوان جعل الحكومة الأردنية مضطرة إلى إعادة علاقتها مع سوريا والإخوان في الداخل، ومن أجل ذلك تشكلت حكومة زيد الرفاعي بعد استقالة حكومة أحمد عبيدات عام 1985، وانتقد الملك كثير من الوعاظ والخطباء في كثير من المساجد، وطالب حكومته بوضع قانون لضبط خطباء المساجد، وبعدها قدم الأردن اعتذاراً رسمياً لسوريا بسبب الأعمال التي كان يقوم بها الإخوان ضد النظام السوري (روبنسن، 1994: 85). وكانت طبيعة الاعتذار واضحة خلال الرسالة التي وجهها الملك للحكومة. وتأكيداً على ذلك فقد وجه الملك رسالة إلى رئيس الوزراء ملقباً الإخوان بالقبائل متعددة منها «الحفنة الفاسدة والفئة الضالة» (وزارة الإعلام الأردنية، 1986). وبذلك عادت العلاقات الأردنية السورية إلى سابق عهدها في عام 1985، وذلك على حساب الإخوان في الداخل.

وحتى في السودان بعد أن عقد النميري مصالحة مع المعارضة الإسلامية فسمح لهم بالمشاركة في الحكومة، صار لهذا الوضع أهمية إضافية للإخوان المسلمين في الأردن، حيث كانت مهرجاناتهم تستقطب كثيرين مما أعطاهم الدافع للصمود أمام التحديات الداخلية.

وعلى المستوى الداخلي، وبعد إجراء الانتخابات التكميلية عام 1984، شارك الإخوان في الانتخابات لملء المقاعد الثمانية الشاغرة، ونجحوا في الحصول على اثنين منها، وكذلك الحال بالنسبة للانتخابات البلدية في إربد ومادبا وسحاب وفي اتحادات الطلبة والاتحادات النقابية (المهندسين، والأطباء، والمحامين...). كما شارك الإخوان بفاعلية في حشد التأييد الشعبي لنشاطات الإسلاميين العسكرية في سورية، والثورة الإسلامية في إيران. كل ذلك انعكس على بياناتهم التي كانت توضح آراءهم في الأحداث المختلفة، مما أدى إلى زيادة حركتهم في تعاملهم مع الحكومة والنظام.

وبعد أحداث النصف الأول من عام 1986 في جامعة اليرموك (الاعتصام نتيجة للخلاف بين الطلاب وإدارة الجامعة حول رسوم التدريب الصيفي لطلبة كلية الهندسة مما أدى إلى فصل مجموعة من الأساتذة والموظفين) تعرض كثير من الإخوان للاعتقال فترات مختلفة، وفصل كثير منهم من وظائفهم، وحجزت جوازات سفر كثير منهم. وبذلك استمر التضييق على الإخوان ومناصريهم (كجزء

من المعارضة) حتى أحداث أبريل (نيسان) عام 1989 في ظروف داخلية صعبة جداً، ومنها انهيار سعر صرف الدينار وارتفاع نسبة البطالة وزيادة الأسعار والضرائب رافقتها تراكمات من الفساد المالي والإداري مما أدى إلى موجة من العنف والاهتياج الشعبي. ولكن الملك استطاع أن يحتوي هذه الأزمات، ونتيجة لذلك استقالت حكومة الرفاعي وتم تشكيل حكومة زيد بن شاكر، وأجريت انتخابات جديدة إيداناً بمرحلة جديدة. وقد ادّعى بعض الأفراد أن التضخم الاقتصادي وزيادة البطالة قد أديا إلى أحداث معان، ونتيجة لذلك فقد أكره النظام على إعادة الحياة البرلمانية إلى الأردن وإطلاق الحريات العامة» (حداد، 1991)، والتي قال عنها الملك: «إن تلك الأحداث كشفت عن حقائق هامة أبرزها أن مجتمعنا يعيش حالة من التوتر الاجتماعي الاقتصادي» (حداد، 1994: 9). وكما يقول ليونارد روبنسن: «إن اضطرابات أبريل (نيسان) 1989 قد أصابت الملك والنظام في العمق، ودفعته إلى إنجاز وعده بعقد الانتخابات النيابية سريعاً. ولذا قرر النظام - عقب تلك الاضطرابات - أنه لا خيار أمامه غير إجراء الإصلاحات السياسية» (روبنسن، 1994: 39). وعلى الرغم من أن دور الإخوان لم يكن الأول أو الأساسي في قيام تلك الاضطرابات فإنهم - بلا شك - قد انتهزوا هذه الفرصة لتحقيق كثير من برامجهم. وكما يقول أيضاً روبنسن: «وإن لم يكن الإخوان قد أوقدوا الشرارة الأولى لتلك الاضطرابات، فهم بالتأكيد قد انتهزوا الفرصة لدفع البرنامج السياسي الإسلامي إلى الشارع» (روبنسن، 1994: 38).

وفي نهاية المطاف يمكن القول: إن العوامل الخارجية والداخلية خلال هذه الفترة أثرت في العلاقة بين الجماعة والنظام في الأردن. وكانت حصيلة التفاعل بين الجماعة والأحداث من جهة، والنظام من جهة أخرى، ذات مردود سلبي على العلاقة بين النظام والجماعة على الرغم من تمكن الجماعة من الحركة خلال هذه الأزمات والصمود في وجه الحكومات المختلفة والتعايش مع النظام واحتفاظها بطبيعتها الخاصة، لأنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من المجتمع والوطن كما يقول واحد من أبرز قادة الجماعة، يوسف العظم: «لسنا مع أي نظام عربي ولكننا نتعايش مع النظام لأننا جزء من المجتمع وجزء من الوطن...» (عمرو، 1989: 23).

أما بالنسبة للمعارضة بوصفها جزءاً من الحياة الديمقراطية فإنها ليست معارضة دائمة ولا موافقة دائمة كما يقول د. إسحاق الفرحان: «نحن ننظر إلى المعارضة على أنه لا توجد معارضة دائمة ولا موافقة دائمة ولا تأييد مطلق، إنما

يوجد تأييد للمواقف والمبادئ، ومعارضة لبعض المواقف ولبعض المبادئ. ولذلك سنكون مؤيدين بل مشاركين في الحكم، وأحيانا سنكون معارضين لبعض المواقف التي لا نرضى عنها ولكنها معارضة بناءً وشرعية تلتزم بعقيدة وثوابت الأمة وتلتزم بالمنهجية العلمية وتلتزم بالخلق» (الغرايبة، 1997: 23).

وعلى الرغم من تذبذب العلاقة بين الجماعة والنظام فإن التعايش كان هو السمة الغالبة مهما كان للظروف الداخلية أو الخارجية من تأثير، ولكنه لم يؤد إلى عدااء دائم أو مستمر، فكما يقول بعض الباحثين: إن الطرفين قد تمكنا من إيجاد آليات لفض الاختلافات في الرأي وتحقيق المنافع بالطرق السلمية المتاحة.

المرحلة الرابعة: العودة إلى الخيار الديمقراطي 1996-89: شهدت هذه المرحلة تطورات داخلية كبيرة كان لها الدور الكبير في تشكيل العلاقة بين الجماعة والنظام كما ذُكر آنفاً. هذا بالإضافة إلى ظروف خارجية وأزمات أدت إلى تذبذب العلاقة بين الجهتين. فعلى الصعيد الإقليمي اندلعت الانتفاضة (عام 1987) واستمرت ثلاث سنوات في شكل مظاهرات صاخبة وإضرابات ومواجهة بالحجارة ضد الحكومة والجيش الإسرائيلي. كما رافق الانتفاضة ظهور حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي أعلن عن قيامها قبل الانتفاضة بوقت قليل.

وعلى المستوى الداخلي استطاع النظام الأردني احتواء الأزمات المتتالية داخليا وذلك بتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات نيابية وألغيت الأحكام العرفية وأطلقت التعددية الحزبية وحرية الصحافة والنشر. ثم أجريت انتخابات بلدية شاملة عام 1995 للمرة الأولى في الأردن، وانعكس ذلك كله على قوة جماعة الإخوان المسلمين وفعاليتها؛ فقد أصبح لها حضور كبير في الانتخابات النيابية والطلابية؛ وحصلت في المجلس النيابي الحادي عشر (1989) على 22 مقعداً، إضافة إلى ما يقرب من عشرة مقاعد للإسلاميين المستقلين، وفي عام 1993 أحرزت 17 مقعداً. لهذا فإن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كان له مردود إيجابي على الجماعة لأنها أحدثت تطوراً نوعياً على بنية الجماعة؛ تمثل ذلك في انتساب أعداد واسعة من الشعب إليها، مما فرض على قيادة الجماعة تطوير خطابها وممارستها السياسية لتكون أكثر قرباً من سلوك المعارضة السياسية (الحواراني وآخرون، 1997؛ Abouzeid, 1995).

وكذلك أدى التوسع في النهج الديمقراطي إلى تعديلات على الخريطة

السياسية الأردنية؛ حيث أصبحت الحركة الإسلامية أكثر مساهمة في مدخلات العمل والتشريع والرقابة والقضايا الوطنية والعامّة، بعد أن كانت في الحقب الماضية في موقع المراقب أو الغائب أو المهمش (الهوراني وآخرون، 1997). كذلك على المستوى الداخلي فقد أجريت انتخابات عام 1994 شملت الهيئات الإدارية للشعب ومجلس الشورى والمكتب التنفيذي والمراقب العام للجماعة. فتم اختيار مراقب عام بديل عن محمد عبدالرحمن خليفة الذي استمر مراقباً عاماً للجماعة أكثر من أربعين سنة، وخلفه - عن طريق الانتخاب - المحامي عبدالمجيد الذنيبات، من مواليد الكرك (1947) وكان قد سبق انتخابه نائباً للمراقب العام سنة 1992.

وقبل ذلك كله فإن مشاركة الإخوان المسلمين في حكومة مُضَر بدران بخمسة وزراء منحتهم الثقة، وهيات لهم الجو المناسب لحوار علني وداخلي بين تيارات الحركة الإسلامية، ونتيجة لذلك انقسم الإخوان إلى قسمين، أولهما يشجع المشاركة ويرى فيها ما يبررها، وهذا القسم يشكل الأغلبية، وأما القسم الآخر فإنه يرى أن المشاركة في الحكومة تحرم شرعاً أو أنها تؤدي إلى خسائر سياسية، ومن ثم تفقد الحركة الإسلامية شعبيتها ومناصريها. لذلك فإن توجههم نحو المشاركة في العمل البرلماني (وعزوفهم) فيما بعد عن المشاركة في السلطة التنفيذية قد وضح بما التمسوه من مبررات كثيرة (الهوراني وآخرون، 1997) وبدأت منسجمة مع نظرتهم إلى النظام كما يلي:

أ - العمل النيابي يتم في أجواء من الحرية ويطور نظام الحكم نحو المشاركة الأوسع للأمة في السلطات ومحاسبة الحكومة ومراقبتها ويحدد سلطات الحكام. وذلك ينسجم مع رؤيتهم للنظام السياسي الإسلامي الذي يقره الأفراد في الأردن، وكذلك النظام، مدركين لأصوله الإسلامية (الكخن، 1990).

ب - إن العمل النيابي يستند إلى قاعدة شعبية تمدّه بالقوة المعنوية والتأثير العام وينتج معرفة اتجاهات الرأي العام مما يحقق دفع المجتمع نحو نشاطاتهم وتحقيق برامجهم والقدرة على إقناع الرأي العام.

ج - يشكل العمل النيابي المدخل الرئيس والأساسي للإصلاح القانوني والتشريعي، وهو أهم الأسس في برامج تطبيق الشريعة الإسلامية وتغيير القوانين والتشريعات لتنسجم مع الشريعة.

د - يهيئ العمل النيابي الفرصة لإعداد قادة وسياسيين مؤثرين في الحياة العامة.

هـ - يتيح العمل وسائل جديدة للحوار والتنسيق والتحالف مع الأحزاب والشخصيات والقوى السياسية المختلفة.

و - يسهم العمل النيابي في نقل المشروع الإسلامي من النظريات والعموميات إلى الاختبار العملي وتطويره المستمر بناء على التفصيلات وتراكم المعارف والتجارب السابقة.

كل هذه الظروف الداخلية والمنعطفات السياسية أثرت في العلاقة بين الجماعة والنظام من عدة أوجه سوف نوجزها فيما يلي:

1 - انتخابات عام 1989: كان من أهم النتائج التي تحققت لجماعة الإخوان، أنها دفعت الحركة الإسلامية إلى واجهة الأحداث والتأثير في الأردن والمنطقة وجعلتها أهم بناء سياسي في الأردن بعد فوزها باثنين وعشرين مقعداً (من ٨٠)، وانتخاب د. عبداللطيف عريبات رئيساً لمجلس النواب ثلاث مرات متتالية من دورات المجلس الحادي عشر (1989). ولهذا فإن الملك قد أدرك وباليقين القاطع قوة الإخوان وتأييدهم لنظامه كما كانوا، وعبر العقود المنصرمة وفي الأيام الصعبة، وكما يقول روبنسن: فإن الملك «ينطلق... في رؤيته للأمر من تاريخ التأييد الإخواني لنظامه خلال الأوقات الصعبة، ذلك التأييد أكسبهم الحق في الحصول على شريحة من النفوذ السياسي المحلي. طالما كان الإخوان على استعداد للعمل من خلال النظام وليس ضده، فربما كان الملك حسين متهيئاً للقبول بهم كلاعب في السياسة المحلية» (روبنسن، 1994: 44). فالانتخابات البرلمانية أثبتت أهمية الإخوان وقوتهم وقدرتهم وتأثيرهم في المواطنين وفي الحكومة، ومن ثم في النظام نفسه؛ فلقد شارك الإخوان في وزارة بدران بعد سنة من تشكيلها بخمسة وزراء على شروط عدة، قدمها نواب الحركة في ردهم على بيان الحكومة. ويرى بعض قادة الجماعة أنهم حققوا إنجازات كبيرة في مجال العمل النيابي مما قارب بينهم وبين النظام وأتاح الفرصة لهم لمزيد من التقارب والتعاون. ومن أهم هذه الإنجازات (الغرايبة، 1997):

1 - أتاحت التجربة للجماعة فرصة العمل المشترك مع الحكومة والأحزاب والقوى السياسية، وبذلك فقد أظهرت مرونة وقدرة في التنسيق والحوار، وأزالت

الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الجماعة والحكومة والأحزاب، وهذا ما حدث للمصادقة على الميثاق الوطني عام 1991. مما ممكن في النهاية من التخفيف من حالات الاحتقان مع الحكومة وتنمية العلاقات مع المسؤولين في الدولة، والذي بدوره أتاح المجال للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2 - حضورهم الفعال في اللجان البرلمانية.

3 - مشاركتهم في إنجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة مثل قانون الأحزاب، والدفاع، ومحكمة العدل العليا، ومحكمة أمن الدولة... الخ.

4 - مواجهة الفساد المالي والإداري وتفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية.

لذا فقد حدد المراقبون عدة أسباب تكمن وراء فوز الجماعة في انتخابات 1989، ومن أهمها: أ - إنه الحزب الوحيد الذي كان يتمتع بترخيص رسمي منذ عام 1953، مما أعطاهم الفرصة الطويلة للاتصال وبالتالي التأثير. ب - عموم الأوضاع الداخلية (الاقتصادية وغيرها) والتي استطاع الإخوان استغلالها وبخاصة أحداث بلدة معان.

2 - قانون الأحزاب لعام 1992 وتعديل قانون الانتخاب: بعد صدور قانون الأحزاب بدأت الكتل والمجموعات السياسية تنظم عملها وفقاً له، ولكن جماعة الإخوان قررت الإبقاء على نفسها كما هي والسعي إلى تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي استجابة لأوضاعها الداخلية واستجابة لمتطلبات قانون الأحزاب، لأن الحكومة سوف تطلب منها أن تكيف أوضاعها وفقاً لهذا القانون، وبهذه الصورة تم تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي لتكيف عملها مع متطلبات النظام، وقد ووفق عليه في 1992/12/8 (الغرايبة، 1997). وكان أمام الجماعة عدة خيارات، ولكل خيار حججه، فقررت الجماعة ما رآته مناسباً لها - في تلك الفترة - وهو الإبقاء على الجماعة كما هي وتأسيس الحزب. وتكون بذلك قد استوعبت جبهة الرفض الداخلية واستجابت لقانون الأحزاب في آن واحد. ولكن بعد انتخاب مجلس الشورى الأول للحزب قدم مجموعة من المستقلين من مؤسسي الحزب استقالتهم مبررين ذلك «بسيطرة المتشددین من الإخوان المسلمين على الحزب وإقصائهم للإسلاميين المستقلين» (الغرايبة، 1997: 138). وبعضهم رأى أن الحزب هو الذراع السياسي للجماعة أو أنه كما وصفه آخرون أنه مجرد «صدى لجماعة الإخوان المسلمين» (الهوراني وآخرون، 1997: 284).

وكان نتيجة لتعديل قانون الانتخاب - حيث اقتصر التعديل على عدد الأصوات المتاحة للناخب لتكون صوتاً واحداً بدلاً من عدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية - أن ترفض الجماعة القانون (المعدل) ولكنها شاركت في الانتخابات كما سنرى فيما بعد.

أحدث هذا القانون صدمة عنيفة للإخوان، وذلك لأنه جاء في وقت متأخر جداً - قبل الانتخابات بفترة قصيرة جداً - وكان الإخوان قد حددوا مرشحين مبدئياً وفق ترتيباتهم التنظيمية. وبعد ذلك أخذوا يعيدون ترتيب أوضاعهم من جديد. وقال الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي إسحاق الفرحان: إن فكرة الصوت الواحد - دون تقسيم الدوائر إلى ثمانين دائرة - تكرر الإقليمية والطائفية، كما أنه ليس ثمة ضرورة لإصدارها بقانون مؤقت في حالة وجود مجلس الأمة (الغرايبة، 1997). لهذا فإن التعديل فرض أسئلة كثيرة على الإخوان، منها: هل نخوض الانتخابات أم نقاطعها، علماً بأنه كان معروفاً لدى الإخوان قبل الصوت الواحد أن مشاركتهم ستكون في حدود 30-35 مرشحاً. وبعد ذلك قررت قيادة الإخوان المشاركة في الانتخابات؛ ففي مجلس شورى جبهة العمل الذي عقد لدراسة الأمر قرر المشاركة في الانتخابات بأغلبية 87 من بين 101 عضو حضروا الاجتماع. وبذلك فإن نتائج الخلاف مع الحكومة حول هذا القانون تشير مرة أخرى إلى رفض الإخوان تحدي الملك حسين في المسائل السياسية الأساسية، كما تنبئ بإمكانية ظهور تصدعات في صفوف الإسلاميين (روبنسن، 1994: 53). وهناك أسباب أخرى أوردتها الجماعة لضرورة المشاركة في الانتخابات، ومنها (التل، 1997):

1 - عدم الوقوع في مواجهة مع السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي تسعى إليه قوى أخرى.

2 - تجنب العزل السياسي للعمل الإسلامي وتهميش دور الحزب في الحياة العامة.

3 - معارضة مشروعات الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني من داخل المجلس النيابي.

4 - السعي لتعديل قانون الانتخابات المؤقت بما يحقق مصلحة الوطن ويعزز مسيرته الشورية.

- 5 - الاستمرار في تقديم النموذج للعمل السياسي الإسلامي في المنطقة العربية، وفي هذا دعم لمعنويات الإسلاميين في المنطقة وإسقاط لحجج بعض الأنظمة العربية التي تحارب الإسلاميين بحجة أنهم لا يمكن التعايش معهم.
- 6 - تمكين العمل السياسي الإسلامي من التعاون مع القوى السياسية بفاعلية أكثر من خلال كتلة نيابية إسلامية.

على أن هذا الوضع الجديد كان له أكبر الأثر في جماعة الإخوان لما يأتي: 1- لم يكن باستطاعتها أن ترشح أكثر من شخص واحد في الدائرة الانتخابية الواحدة. 2 - استحالة إمكانية التحالف بين الأحزاب والكتل السياسية، حيث زاد التنافس بين الأحزاب والعشائر والفئات السكانية وحدث تشتت في أصوات الناخبين وفاز بعضهم نتيجة لذلك بعدد ضئيل نسبياً من الأصوات.

وبشكل عام فقد اعترضت الحركة الإسلامية على هذا التعديل الجديد (قانون الصوت الواحد) حتى إن بعضهم ادّعى بأنه استهدف تحجيم الحركة الإسلامية أو عزلها (الغرايبة، 1997). وبعضهم الآخر نادى بتجنب الانتخابات بل مقاطعتها. ولكن قيادة الإخوان وقيادة الجبهة قررتا المشاركة في الانتخابات. وقد أصدر المراقب العام للإخوان، محمد عبدالرحمن خليفة، بياناً صحفياً نشر في 1993/8/26 ذكر فيه: «أن الجماعة قررت المشاركة في الانتخابات استجابة لنداء الحسين في الحفاظ على البلد واستقراره وإنجاح مسيرة الديمقراطية والشورى» (الغرايبة، 1997: 129؛ صحيفة الدستور الأردنية 1993/8/26). كذلك فإن الجماعة ترى حتى وإن كانت الحكومة تهدف إلى تحجيم الحركات الإسلامية - ومنها جماعة الإخوان - فإن المقاطعة تحقق الهدف نفسه. ولذا زاد التقارب بين الجماعة والنظام وبخاصة بعد أن تضمن هذا التعديل الجديد خطاباً وجهه الملك حسين بنفسه، خاطب فيه جبهة العمل الإسلامي بالتحديد مطالباً إياها بالمشاركة في الانتخابات. وظلت العملية السياسية آنذاك تسير وفق معادلة عدم تجاوز رئيس الوزراء في المعارضة والنقد، مع العلم بأن نواب الحركة الإسلامية قد حجبوا الثقة عن حكومة الشريف زيد بن شاكر عام 1992 علماً بأن الملك هو الذي قدم بيانها الوزاري⁽²⁾.

وعلى الرغم من وجود هذا التقارب بين الجماعة والنظام (أبرز ما تمثل في أزمة الخليج الثانية) خلال هذه الفترة، فإن هنالك مساحات ضيقة من عدم

الائتلاف والاختلاف تمثل ذلك في عدة مواقف للحركة الإسلامية وبخاصة جماعة الإخوان؛ وكان ذلك عندما اعتذر نواب الحركة الإسلامية عن الاجتماع بوفد أمريكي نيابي زار الأردن عام 1991 بسبب الموقف الأمريكي من حرب الخليج. ونتيجة لذلك فقد تغيب نواب العمل الإسلامي عن جلسة البرلمان التي ألقى فيها الرئيس الأمريكي ك्लينتون خطاباً عندما زار الأردن والمنطقة. وكان ذلك الموقف احتجاجاً على مواقف الإدارة الأمريكية المناهضة ضد قضايا العرب والمسلمين في كل من فلسطين والأردن والعراق وليبيا والسودان والبوسنة والهرسك... «وعلى الدور الأمريكي في فرض معاهدات استسلامية وسياسات التطبيع على الأمة العربية خدمة للعدو الصهيوني...» (الغرابية، 1997: 154).

3 - مفاوضات السلام: ترفض الحركة الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص مفاوضات السلام مع إسرائيل، وتطالب بالتمسك بالحق العربي كاملاً في عودة جميع الأراضي العربية المحتلة، وترفض الاعتراف بإسرائيل، وذلك من خلال بياناتهم ومهرجاناتهم وكتاباتهم المختلفة، ولهذا فالإخوان «يؤمنون بأن تحكيم شرع الله وإشاعة الحريات وإقامة العدالة وتحقيق الوحدة والاعتماد على الذات يمثل المدخل الوحيد لمواجهة العدوان وهزيمته، وتحرير الأرض والإنسان وتحقيق العزة والكرامة» (أبو فارس، 1998: 13). وتتبنى الجماعة هذا الموقف لكي تشكل ضغطاً على الحكومة حتى تحد من التنازلات وتحقق أقصى مكاسب ممكنة وتمارس الرقابة عليها. لذلك فقد رفض الإخوان مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية والإقليمية مع إسرائيل كما جاء في أحد بياناتهم: «ونحن إذ نسوق..... الحجج والبراهين التي نستند إليها في رفض ما يسمى زوراً بمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية والإقليمية التالية له» (أبو فارس، 1998: 13). وكأنهم بموقفهم هذا يراهنون على الزمن حتى تقوى الأمة لاسترداد الأرض المحتلة، ولذلك حاولت الجماعة المزاجية بين معارضة التسوية السياسية بالوسائل المتاحة لها ووفق الدستور والقوانين السائدة، والامتناع عن المشاركة في الحكومة وحجب الثقة عنها. وبعض أفراد الجماعة اعتبر أن المفاوضات تراجع عن المبادئ الأساسية للسياسة الأردنية المنادية بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الأردنية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس (Meguid, 1995). لذلك رأت الجماعة أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، مخيبة للآمال وملهاة سياسية (المعاينة، 1994)، لأن الإخوان لا يرون شرعاً جواز الصلح مع

إسرائيل (النفيسي، 1992). وقد صدر بيان عن كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي يرفض المعاهدة ويدعو إلى توحيد الصفوف «لإسقاط هذه الاتفاقية وسائر الاتفاقيات التي تكرس الوجود الصهيوني وتؤكد تفوقه واندفاعه لتحقيق أهدافه الشريرة...» وفي مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 1994/5/25 وصفت الاتفاقيات بأنها مذلة وطالبت الحكومة بالتراجع عنها. وكانت هذه المعارضة موجهة للحكومات المختلفة، يقول ليونارد روبنسن: «تعهد الإخوان في نهاية الأمر بتخفيف نبرة النقد الجارح للنظام مقابل تعهد الحكومة بالسماح بالمعارضة غير العنيفة لمؤتمر السلام» (روبنسن، 1994: 51). ولكنهم، كما يقول البعض، يرفضون السلام مع إسرائيل قلباً وقالباً. وبهذا فإن طابع الاعتدال المتميز للجماعة في علاقتهم مع النظام قد ساد، مع أن البعض يعتبر ذلك انتهازية لخروج الجماعة عن مبادئها وثوابتها الأساسية.

وموقف آخر كشف عن الاختلاف بين النظام والجماعة، وكان ذلك عندما دعم الإخوان حركة حماس (حركة المقاومة الإسلامية)، وذلك بترتيب بين الجماعة والحكومة سُمح - بموجبه - بالعمل غير الرسمي في المجال السياسي والإعلامي والتزمت حماس في مقابل ذلك بعدم القيام بأي نشاط عسكري على الأراضي الأردنية أو من خلالها. ولكن بعد توقيع الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية حاولت الحكومة الحد من نشاط الحركة. لهذا انتقد بعض نواب الحركة الإسلامية أجهزة الأمن فاعتقل الناطق الرسمي لحركة حماس (المهندس إبراهيم غوشه) وجرى استجواب لوزير الداخلية تحت قبة البرلمان (الغرايبة، 1997).

ومع ذلك لم تؤثر تلك المعوقات البسيطة في ضرورة التقارب والتعايش مع النظام في مقابل الظروف والأوضاع الداخلية «البيئة الداخلية» التي كانت تكرس جهودها في تقوية العلاقة بين النظام السياسي بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص. أما الظروف الخارجية فهي حالات طارئة، حيث كانت الحركة تعبر عن موقفها، وتذهب بذهابها، ولم تشكل هذه الظروف الخارجية سياسة إخوانية ثابتة تجاه النظام وإنما كانت عناصر التعايش تتغلب على عناصر الفرقة والاختلاف. لكل هذه الأسباب فقد أبدى أحد قادة الحركة وجهة نظر الحركة من النظام بأن كلاً منهما يسعى إلى الحفاظ على عناصر التعايش فيما بينهما كما يلي (العكايلة، 1994؛ المعايطه، 1994ب):

أ - إدراك الجماعة لوضع الدولة وضعف إمكانياتها واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، لذلك فإن الحركة تتجنب إحراج النظام فيما لا طاقة له به.

ب - إدراك الحركة الإسلامية بأن الأردن ليس له مقومات الدولة الإسلامية، وهذا طمأن النظام إلى أن هدف الحركة لا يقوم على السعي إلى استبداله دولة إسلامية بالنظام في الأردن.

ج - تعتبر الحركة - بما لها من قوة اجتماعية بين قطاعات المجتمع الأردني - عنصر أمان واستقرار للنظام ضد أية محاولات انقلابية عليه. وذلك لما كان للجماعة من مواقف إيجابية في منتصف الخمسينيات ضد مظاهرات القوى اليسارية التي سعت لإسقاط النظام، وأن يستبدل به نظام آخر «ماركسي» يستهدف مظاهر الحياة الإسلامية بالدرجة الأولى.

د - تعتبر الحركة أن النظام القائم خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية والأحزاب التي حكمت المنطقة وعادت الحركات الإسلامية فيها.

هـ - تشكل الحركة عنصراً ضاعطاً يعبر عن قيم المجتمع الإسلامي وثقافته في الأردن، الأمر الذي يؤدي إلى احترام وجودها، وتساهل النظام - الذي يفهم كنه شعبه - في السماح لها بممارسة نشاطاتها الدعوية والاجتماعية والثقافية.

و - انتماء النظام الأردني إلى البيت الهاشمي، الأمر الذي تكاد تستحيل معه الممارسة الوحشية والمجابهة المسلحة التي لقيتها الحركة الإسلامية في دول أخرى.

ز - إن الحركة ترفض العنف وتشجب الإرهاب، ولا تؤمن بالتغيير القائم على الثورة، بل تؤمن بالتغيير الهادئ القائم على الإقناع والتدرج في الإصلاح، وهذا الأمر يعتبر موضع قبول لدى النظام.

ح - المرونة في أوقات الشدة (الأزمات) سواء من قبل الحركة إذا كان النظام هو المبادر بتوتر الأجواء بالتشديد على الحركة ونشاطاتها، أو كانت الحركة هي المبادرة بتصعيد المواقف. ففي كلتا الحالتين يعكس النظام والحركة مرونة تجاه بعضهما بعضاً بامتصاص التوتر والانحناء قليلاً للعاصفة.

ط - التوازن في منهج الحركة بين ثوابتها ومنطلقاتها وبين محددات الواقع الأردني.

ي - مطالب الحركة هي مطالب إصلاحية تشمل جميع مجالات الحياة وتعتمد على أسس إسلامية، وهذه المطالب في أقصى حالاتها لا ترقى إلى تهديد النظام ولا تشكل طرعا بديلا له، ولذلك فإن النظام لا يرى فيها خطورة على استمراره أو استقراره.

وقد كان للشعور المشترك فيما بين الطرفين ثمار كثيرة ذات أهمية ظهرت في صورة إنجازات لم تتحقق في أية فترة سابقة، ومن أهم هذه الإنجازات ما يلي (العكايلة، 1994):

1 - سادت فكرة سليمة عن الحركة بعد أن أزيلت المخاوف التي كانت تثيرها بعض الجهات وبخاصة ممن كانوا يسمون بالوطنيين والقوميين، ومن ثم تمت إزالة الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الحركة والآخرين.

2 - حضور نواب الإخوان - القوي والفعال - في اللجان البرلمانية المتخصصة، مثل لجنة الحريات، واللجنة القانونية ولجنة التحقيقات النيابية جعل الأداء - باستمرار - موضع تقدير المؤسسات الرسمية والإعلامية.

3 - المشاركة في إنجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة بما يلائم المصلحة العامة وحقوق المواطنين ويتفق مع الشريعة الإسلامية. ومن ذلك قانون الأحزاب وقانون الدفاع وقانون رد الاعتبار، والقانون الخاص بمحكمة العدل العليا وقانون محكمة أمن الدولة وقانون إلغاء الأحكام العرفية وقانون تحريم الخمر... الخ.

4 - أثمر الرأي والموقف الإسلامي عامة في كل المواقف والأحداث ودفع الحكومة إلى الالتزام به أو احترامه وتقديره، أو سماعه على أقل تقدير.

5 - التنسيق والتعاون مع الفعاليات السياسية المختلفة - حكومية وحزبية ونقابية - بكل ما يخدم الأمة والوطن.

6 - الفوز برئاسة المجلس ورئاسة كثير من اللجان النيابية، وهو إنجاز يعبر عن تأثير الحركة وقدرتها على التنسيق والحشد.

7 - الإسهام في تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي، كما ذكر آنفا.

8 - المساهمة في رد بعض الحقوق إلى أصحابها، وشمل ذلك إعادة المفصولين والإفراج عن المعتقلين.

9 - تخفيف حالة الاحتقان والعداء مع الحكومة، وحماية الحركة من محاولات جرها إلى صدام - مع النظام - لا يعود بالفائدة إلا على أعداء الحركة وأعداء الوطن.

10 - تنمية العلاقات مع المسؤولين المحليين في المحافظات والألوية والتعاون معهم في العمل والخدمة وحل المشكلات.

11 - دعم القضية الفلسطينية والسعي قدر الإمكان إلى دفع الحكومة للالتزام بما لا يضيع حقوق الفلسطينيين في أرضهم.

12 - دعم القضايا الإسلامية الأخرى، مثل قضايا أفغانستان والبوسنة والهرسك...

13 - التفاعل مع الأحداث على الساحتين العربية والإسلامية من خلال إرسال البرقيات وحضور اللقاءات والمشاركة في النشاطات والاجتماعات.

14 - مواجهة الفساد المالي والإداري ومحاسبة الوزراء والحكومة وكبار المسؤولين، والرقابة على أداء الأجهزة بما يحقق المصالح والمنافع ويحمي البلد ومؤسساته من الإهمال والعبث والفساد.

15 - نشر الفكر والدعوة وخدمة القضايا الإسلامية.

16 - الإسهام في تحقيق كثير من المشروعات والخدمات العامة، مثل كلية الشريعة في جامعة اليرموك.

وعلى الرغم من عدم تحقق بعض هذه الأمور، فإن إصرار الجماعة على ضرورة تحقيقها كان دافعا قويا لها للعمل على ضرورة المتابعة والتأكيد المستمر عليها، وكانت هذه الأمور تخضع للمساومة بين الجماعة والحكومة.

في نهاية المطاف يمكن القول: إنه - خلال هذه الفترة - كان للظروف الداخلية أكبر الأثر في استمرار العلاقة بين الجماعة والنظام الأردني. وعلى الرغم من تذبذب العلاقة نتيجة لهذه العوامل فإن التعايش فيما بينهما ظل هو السمة الغالبة على هذه العلاقة.

أما بالنسبة للظروف الخارجية فإنها لم تكن على مستوى تأثير البيئة الداخلية التي أمدت الجماعة بالدور الأهم منذ تأسيسها في جميع مجالات الحياة السياسية، ولكنها اتسمت في فترات بالفتور والجفاء في العلاقات، وخصوصاً

فيما يتعلق بعلاقات النظام الأردني بالخارج؛ كمفاوضات السلام، وبعدها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ومن ذلك المنطلق، نستطيع القول إن البيئة الداخلية - بكل أبعادها - استطاعت أن تحدد العلاقة بين الطرفين وبنسبة أقل العوامل الخارجية خلال هذه الفترة، وهذا ما ميّز الجماعة عن غيرها من الجماعات والأحزاب السياسية الأخرى، وتمثل ذلك في عدم مناصبتها العداء الدائم للنظام، وإنما هناك تبدل وتغير حسب الظروف والمتغيرات والمواقف، مما انعكس إيجابياً على العلاقة بين الطرفين، وبالتالي أبقت الجماعة على طابعها المميز في علاقتها مع النظام.

المرحلة الخامسة: مرحلة الانحسار وتراجع دور الجماعة (مقاطعة انتخابات 1997): خلال هذه المرحلة تراجع دور الجماعة، وذلك لعدة أسباب من أهمها:

1 - الانقسام داخل الجماعة إلى ما يسمى بالصقور والحمام، أو المعتدلين والمتشددين. والواضح أن العلاقة مع السلطة في أمور مثل - المشاركة في الانتخابات، والمشاركة في الوزارة، وعملية السلام، ومقاومة التطبيع... - قامت بدور مهم في هذه الخلافات.

2 - الظروف الداخلية للمملكة وبخاصة إصرار النظام على تطبيقات المعاهدة الأردنية الإسرائيلية والسياسات الاقتصادية غير المجدية. كل هذه العوامل أفرزت قرار الجماعة بمقاطعة انتخابات 1997، وذلك قبل نحو خمسة عشر أسبوعاً على موعد الانتخابات. وبذلك صممت الجماعة على أن تستقل بنفسها عن النظام السياسي الذي طالما قدم لها العون والدعم؛ وذلك لأنها تعتقد أنها تدفع ثمن اشتراكها في البرلمان (مع انخفاض مستوى العمل البرلماني) في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات الأخيرة بالعمل بسياسات غير شعبية، سواء في مضمار مواصلة السير في عملية السلام مع إسرائيل أو على صعيد السياسات الاقتصادية أو نحو التوجه الديموقراطي. وقد ساند هذا التوجه لدى الجماعة ما تعتقده من وجود سياسات متعمدة لدى أجهزة الحكم وبخاصة السلطة التنفيذية من أجل إضعاف نفوذها في أجهزة الدولة وبخاصة في المواقع القيادية.

مهما كانت التبريرات المختلفة لقرار المقاطعة - سواء أكانت احتجاجاً على تراجع النهج الديموقراطي أم على سياسات الحكومة المختلفة أم سياساتها المتعلقة بعملية السلام مع إسرائيل - فهناك أسباب تكمن في الحركة الإسلامية

ذاتها بشكل عام والجماعة بشكل خاص. وجوهر هذه الخلافات الداخلية يكمن في الاختلاف على موقفها من المشاركة في مؤسسات النظام السياسي (البرلمان أو السلطة التنفيذية) بين تيار الصقور الرافض والذي يكفر المشاركة في الحكومة، ويضع قيوداً فكرية وسياسية على المشاركة في السلطة التشريعية (البرلمان) بين هؤلاء وبين تيار الحماة، التيار المعتدل، الذي يتراوح موقفه بين تأييد المشاركة في البرلمان والحكومة دون أي تحفظ وبين القبول بالمشاركة البرلمانية، ولكنه يضع قيوداً على المشاركة في الحكومة. فبعض المعتدلين يدعون للمشاركة انسجاماً مع اقتناعهم «بضرورة التفاعل الكلي مع الحياة السياسية الأردنية التي يراها القصر» (شومان، 1997: 114).

وقد عمق من هوة الخلاف أن كل طرف كان يجد في الأحداث والوقائع ما يؤكد موقفه، وتعزز ذلك بتدهور المكانة المعنوية للبرلمان كمؤسسة. وكذلك فقد عمق من ميل القيادات المختلفة (بمن فيهم من المعتدلين) إلى المقاطعة شعورهم بأن نظام الحكم يسعى إلى إضعاف الجماعة عن طريق تشجيع رموزها البرلمانية المعتدلة على الانفصال عنها، مما أدى بطريقة غير مباشرة إلى تقوية حجج التيار المتشدد الذي يدعو إلى المقاطعة، وهذا بدوره أدى إلى توفير مناخ تضامني متكافل داخل الجماعة وحّد تياراتها وضيق الهوة بين تيارات الجماعة المختلفة.

أما بالنسبة للنظام السياسي فإن قرار المقاطعة قد ألحق ضرراً بصورته، وألقى بظلال من الشك على طابعه التعددي، وألحق الأذى بالعملية الديمقراطية نفسها التي تعتبر أن مسؤولية تطويرها لا تقع على مؤسسات الحكم وحدها، وإنما تقع على جميع أفراد المجتمع، مما تطلب مواصلة العمل السياسي الديمقراطي من قبل الجماعة، وذلك بعدولها عن قرار المقاطعة، حتى ولو كان ذلك على حساب فقدان بعض المقاعد النيابية.

ومن ناحية أخرى فقد ترتب على قرار المقاطعة أن تحذو قطاعات مهمة من الحركة السياسية والنقابات حذو الجماعة، مما أدى إلى إخلاء مواقع هذه القوى في البرلمان فأفسحت المجال أمام القوى المحافظة لتنفرد بالبرلمان؛ وأصبح هناك تأييد صريح من بعض القوى المعارضة، كما عارضت النقابات المهنية الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً.

والأكثر أهمية من ذلك أن مقاطعة الانتخابات أصبحت كما يقول هاني

الحواراني: «بمثابة كرة تلج يتعاظم حجمها كلما تسارع تدرجها»، ومن ناحية أخرى فإن قطاعات واسعة من المواطنين الذين استفزتهم سياسات الحكومة المختلفة وجدت نفسها متعاطفة مع قرار المقاطعة، فما كان من الحكومة إلا أن أعلنت استعدادها للحوار مع جماعة الإخوان المسلمين (الحواراني وآخرون، 1997). وكان نتيجة ذلك «الاحوار» أنه لم يصل إلى نتيجة ملموسة، لأن الجماعة اعتبرته مناورة إعلامية، وفي المقابل فإن الحكومة وجدت نفسها في موقف لا يثنىها عن قرارات اتخذتها من خلال الحوار. ولذا فقد خلا مجلس النواب الثالث عشر من القوى الأساسية للحركة الإسلامية إلا من بعض الأشخاص الذين ترشحوا وفازوا بطريقة شخصية.

ومهما كان من أمر فإن قرار المقاطعة قد أفسد العلاقة مع نظام الحكم نظراً لما كان له من ثمار ونتائج سلبية على النظام نفسه، وخصوصاً بعد سعيه المتواصل، ومناذاته المتكررة بالتعددية السياسية أمام المجتمع الإقليمي والدولي الذي يراقب ما يجري في الداخل، واحتفظ كل منهما بموقفه. ولكن النتيجة هي التباعد بين الطرفين وبخاصة بعد أن فرضت الجماعة وجودها على حساب الحزب (حزب جبهة العمل الإسلامي) لأنه لم يكتسب الهوية المتميزة الخاصة به، مما أدى إلى إضعاف مصداقيته كحزب سياسي. لذا - فكما يقول البعض -: إن قرار المقاطعة «يشكل نقطة تحول في تاريخ العمل السياسي في الأردن ويلقي الضوء على جملة من القضايا، ولعل في طليعتها علاقة الجماعة بالنظام السياسي الأردني ودورها في هذا النظام» (التل، 1997: 21).

ومن جهة أخرى فقد أفرزت الانتخابات معارضة ضئيلة التأثير داخل مجلس النواب وأصبحت الحكومة تتمتع بأغلبية مريحة في الوقت الذي تحتاج فيه إلى أهمية وجود المعارضة كجزء من النظام السياسي إذا أريد ترسيخ النهج الديمقراطي ليشمل معظم فئات الشعب. والخوف كل الخوف من التضيق المتعمد على الجماعة من قبل الحكومة أو من نظام الحكم، وبالتالي فإنها تواجه الخطر الذي واجهته الأحزاب في نهاية الخمسينيات. ومن كل هذا يتضح أن للعوامل الداخلية الدور الأهم في تشكيل العلاقة بين الجماعة ومؤسسات النظام، حتى إنها أوجت إلى الجماعة بضرورة مقاطعة انتخابات 1997. وبالتالي أبقت الجماعة على عناصر خصوصيتها الداخلية وخرجت عن مألوف عاداتها في علاقتها بالنظام السياسي، وذلك لأن عوامل التقارب مع النظام كانت أقل تأثيراً من عوامل الفرقة والابتعاد.

خاتمة

من خلال عرضنا لموضوع الدراسة، وبحثنا في العوامل الداخلية (البيئة الداخلية) والعوامل الخارجية (البيئة الخارجية) منذ تأسيس الجماعة في الأردن عام 1946 وحتى انتخابات 1997، فقد وقفنا على هذه العوامل والظروف - حسب المراحل التي مرت بها الدراسة - لتبيان السمة الغالبة والطبيعة المتميزة لخصوصية العلاقة بين الطرفين مع احتفاظ الجماعة بتميزها عن سائر القوى السياسية الأخرى.

ففي المرحلة الأولى كان للعوامل الداخلية - ومن أبرزها شخصية الملك عبدالله، وكذلك الظروف الخارجية المتمثلة في العداء لأعداء الإخوان في مصر والعداء للشيوعية والذي شكل قاسماً مشتركاً بين الإخوان ونظام الحكم - دور كبير في توطيد العلاقة بين الطرفين، أما في المرحلة الثانية (مرحلة المد اليساري) فقد تذبذبت العلاقة بين الطرفين، وكان للبيئة الخارجية الدور الأكبر وبخاصة بعد أن أمدتها البيئة الداخلية بالصيغة القانونية التنظيمية، المتعلقة بانتقاد الجماعة لحلف بغداد ومشروع ايزنهاور. وبذلك كان هناك ترابط بين الظروف والعوامل الداخلية والخارجية في تحديد علاقتهم بمؤسسة العرش دون تعرضهم لخطر الإبادة أو الملاحقة، فشاركوا في انتخابات 56-63-1967، وقد انعكس ذلك إيجابياً على مستقبل العلاقة فيما بينهما مع الاحتفاظ بعلاقات متميزة.

أما في المرحلة الثالثة الممتدة من حرب 1967 وحتى الانتخابات النيابية 1989، فإن البيئة الخارجية بأحداثها أعطت التأثير الأهم للجماعة (وتمثل ذلك في حرب 67 وثورة إيران والحرب العراقية - الإيرانية...) وقد أمدتهم ذلك بقدرة فائقة على تخطي الأزمات الداخلية والتعايش مع النظام وتشكيلهم المعارضة الإيجابية لصالح الوطن مما قربهم من النظام بعد أن شعر بثقلهم وبحضورهم الفعال على الساحة الأردنية السياسية.

وفي المرحلة الرابعة الممتدة من انتخابات 1989 وحتى منتصف التسعينيات، كان للظروف الداخلية الأثر الأكبر في تذبذب العلاقة بين الطرفين (كما رأينا في الانتخابات وقانون الأحزاب وقانون الصوت الواحد ومفاوضات السلام...) عندما أعطت الجماعة الثقة للنظام وشعرت بضرورة التعايش معه على أسس من الحوار. أما بالنسبة للظروف الخارجية فقد انعكست سلباً على علاقة الطرفين عندما قامت

الجماعة بالنقد لعلاقات النظام بالأطراف الخارجية (بأمريكا وإسرائيل) مثل رفضهم معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية... إلخ.

وفي المرحلة الأخيرة، المرحلة الخامسة، مرحلة تراجع الأداء الإخواني ومقاطعتهم للعمل البرلماني - مقاطعتهم لانتخابات 1997 - نتيجة لعوامل داخلية، فإنهم قد أفسحوا المجال أمام خصومهم ليضعوا حداً لعلاقتهم المتميزة السابقة بالنظام. ولكن المعرفة التاريخية من قبل النظام للجماعة أدت إلى محاولة الحكومات أن تنبيههم عن موقفهم ولكن لم تجد نفعا. وعلى المستوى الداخلي للجماعة فقد أدى قرارهم إلى ازدياد الهوة بين المعتدلين والمتشددين منهم، مما أدى في المحصلة النهائية إلى خروج كثير منهم من عضوية الجماعة ليخوضوا الانتخابات، وبعضهم حالفه الحظ فنجح. وانعكس - كل ذلك - سلباً على دور الجماعة في الحياة البرلمانية والسياسية بشكل عام. وكان الخوف من هذا التراجع أن ينعكس كذلك سلباً على العلاقة مع النظام، وبالتالي تفقد الجماعة رصيدها الشعبي وتصبح عرضة أكثر من أي وقت مضى للتهميش والملاحقة. ولكن هذه الظروف الداخلية أصبحت عرضة للتغير، فسرعان ما تتبدل ليعود الانسجام والتعايش فيما بين الطرفين لأن التجربة السابقة تخبرنا بمدى حرص النظام والجماعة على التعايش.

وعلى الرغم من هذا التذبذب في العلاقات بين النظام والجماعة نستطيع أن نخلص إلى أنه لا توجد علاقات عدائية محضة وأن كلاهما استطاع أن يمتص العداء النسبي للآخر، حتى يتعايش كل منهما مع الآخر، وقد ظهر ذلك في عدم سلوك الإخوان الأسلوب المسلح ضد النظام، وفي المقابل عدم التضيق الشديد على الإخوان من قبل مؤسسة العرش على الرغم من بعض الظروف الخارجية التي كانت تدعم طرفاً دعماً نسبياً على حساب الآخر وأحياناً بعض الظروف الداخلية. ولكن النتيجة عدم القدرة على إعطاء أي من البيئتين (الداخلية والخارجية) تفوقاً على الأخرى في نهاية الدراسة، وكان الحكم نسبياً للغاية.

ولذلك فكثيراً ما تم اتهام جماعة الإخوان في الأردن بمواكبة حركة النظام الهاشمي والتقاطع مع سياساته الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى احتفاظها بمواقفها وشعبيتها، كما أدى إلى أن تكون موضع إدانة من مجمل التيارات والقوى السياسية الأردنية الأخرى «التي رأت في المسألة تحالفاً غير معلن بين الإخوان والقصر»، أو «أن هناك تكيفاً إخوانياً مع انعطافات النظام

الهاشمي واكب حركة الإسلاميين الأردنيين منذ نشأتهم» (شومان، 1997: 109). لكل ذلك فإن بعض الباحثين لا يرى خلافاً ما بين النظام والجماعة الإسلامية، وإنما هناك مصالح متبادلة بينهما، وعلى الرغم من علاقات التقارب والمصلحة المتبادلة بين العرش والإخوان، فقد مرت بين الملك حسين والإسلاميين في الأردن فترات من التجاذب والصراع (روبنسن، 1994: 37). وفوق ذلك كله فإن الملك، باعتباره سياسياً بارعاً محنكاً، كان قادراً على حسن تقدير دور القوى الداخلية والخارجية التي يتعامل معها. وكما يقول إخواني سابق إن الإخوان لم يكونوا في «حالة صدام مع النظام، والسبب هو ذكاء النظام وذكاء جماعة الإخوان المسلمين في وقت واحد... النظام الأردني لم يختار أسلوب المواجهة والتصادم مع «الجماعة» وإن كانت بعض الفترات التي مرت شهدت تضيقاً شديداً على جماعة الإخوان المسلمين» (عبدالكازم، 1997: 40).

من ذلك كله يمكن القول: إن المستقبل يحمل في طياته إمكانية التعايش بين النظام الأردني والجماعة، حيث يقدم الإخوان النافذة التي تنتفس من خلالها إحباطات المجتمع الأردني، فيدوم، ويكرس دور الإخوان الخاص في الحياة السياسية الأردنية (روبنسن، 1994: 53). وهذا ما عبر عنه كثيرون من خلال النظر إلى الماضي التعايشي فيما بين الطرفين وحاجة كل منهما للآخر وبخاصة في أيام المحن والشدائد. ومن ناحية أخرى فإن كلا الطرفين يحاول أن يصل إلى معادلة متوازنة تجاه الآخر، وذلك نتيجة لخبرات تراكمية تولدت من خلال اقتناع كل منهما بضرورة المحافظة على التوازن في تعامل كل منهما مع الآخر تحقيقاً للمصلحة العامة للمجتمع والتي يهدف كل منهما - في نهاية المطاف - إلى توكيدها. وكذلك فإن التعامل السلمي بين الطرفين يعطي النظام نوعاً من الشرعية، وبخاصة بعد اتساع القاعدة الشعبية للجماعة، مما يصب - في نهاية الأمر - في صالح بقاءه.

وفي نهاية المطاف يمكن القول: إنه على الرغم من تذبذب العلاقة بين الطرفين في بعض الفترات، ومن خلال المحددات التي حكمت علاقة كل طرف بالآخر، فإنها سرعان ما كانت تعود إلى طبيعتها التعايشية، بعد أن أدت مؤسسة العرش دوراً مهماً في إنجاح تجربة التعايش مع الحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان، واحتفاظ الأخيرة بعناصر خصوصيتها وتميزها في عملها وأدائها عن سائر القوى السياسية الأخرى.

الهوامش

- (1) إن تاريخ إعلان الجماعة موضع جدال؛ بعضهم يذكر أن تاريخ الجماعة يعود إلى عام 1934 وبعضهم الآخر يذكر أنه يعود إلى 1945، وبعض الإخوان المؤسسين يثبتون التاريخ بعام 1946، عندما تشكلت أول هيئة للجماعة.
- (2) المادة (54) الفقرة الثالثة من الدستور الأردني تنص على أنه إذا كان مجلس الأمة غير منعقد أو منحلًا فيعتبر خطاب العرش السامي بيانًا وزاريًا.

المصادر

- إبراهيم الغرابية (1997). جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946/1996. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.
- آمنون الكخن (1990). الإخوان المسلمون. ص ص 27-60 في م. الكيلاني (محرر) الحركات الإسلامية في الأردن. عمان: دار البشر للنشر والتوزيع.
- بلال التل (1997). الحركات الإسلامية والبرلمان. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات.
- تبرز حداد (1994). ملف الأحزاب السياسية في الأردن 1919-1994. عمان: المكتبة الوطنية.
- توفيق شومان (1997). الإخوان المسلمون في الأردن وتيار المراجعة والتسوية. شؤون الشرق الأوسط، (64)، أغسطس (أب)، 108-115.
- تيسير الضبيان (1994). الملك عبدالله كما عرفته. عمان: المكتبة الوطنية.
- جمال الشاعر (1987). تجربة الديمقراطية في الأردن. ص ص 683-714 في س. إبراهيم (محرر) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حازم نسبية (1990). تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين 1952-1967. عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- حسن أبو غزلة (1996). النظام الدولي الجديد والاصولية: إشكالية العلاقة. عمان: دن.
- خالد الشقران (1997). الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن 89-1995. أطروحة ماجستير، جامعة آل البيت الأردنية، المفرق: معهد بيت الحكمة.
- زياد عمرو (1989). الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: جماعة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي. عكا - القدس: دار الأسوار.
- سميح المعاينة (1994). التجربة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن: تقييم ورؤيا مستقبلية. عمان: دار البشير.
- عبدالله أبو عزة (1992). مع الحركة الإسلامية في الدول العربية. الكويت: دار العلم.
- عبدالله العكايلة (1994). تجربة الحركة الإسلامية في الأردن. ص ص 101-112 في غ. التميمي (محرر) مشاركة الإسلاميين في السلطة. لندن: مركز أبحاث الديمقراطية في جامعة ويستمنستر.
- عبدالله النفيسي (1992). الحركة الإسلامية: ثغرات في الطريق. الكويت: دن.
- عبدالله نقرش (1992). التجربة الحزبية في الأردن. عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.

- علي عبدالكاظم (1997). السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية. ص 15-42 في هـ الحوراني (محرر) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن. عمان: مركز الأردن الجديد.
- عوني العبيدي (1991). جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970: صفحات تاريخية. عمان: دن.
- ليونارد روبنسن (1994). الدولة والإسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن. مجلة قراءات سياسية، (14)، 33-54.
- مروان العبدالات (1992). خريطة الأحزاب السياسية الأردنية. عمان: دار العبرة.
- مهنا حداد (1991). تَمَاسُ النظام وتشكيل المجتمع في الأردن: ما بين الواقع والاتجاهات. إربد: جامعة اليرموك.
- ناصر المعاينة (1994). نشأة الأحزاب السياسية: دراسة الأحزاب الأردنية من 1921-1993. عمان: مؤسسة البلسم.
- نيفين مسعد (1991). جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن). المستقبل العربي، العدد (145): 54-74.
- هاني الحوراني (1997). الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن. عمان: مركز الأردن الجديد.
- هزاع المجالي (1960). مذكراتي. عمان: دن.
- صحف:**
- محمد أبو فارس (1998). الموقف من الصلح مع الكيان الصهيوني. جريدة السبيل الأسبوعية، العدد (222)، ص 13.
- صحيفة الدستور الأردنية بتاريخ 1993/8/26.
- Abouzeid, O. (Ed.) (1995). *Islamic movements in a changing world*. Cairo: Center for Political Research and Studies.
- Meguid, W. (1995). The Islamic movements in Jordan and Palestine: The case of the Muslim Brothers. in O. Abouzeid (Ed.) *Islamic movements in a changing world*. Cairo: Center for Political Research and Studies.
- Munson, H. (1988). *Islam and revolution in the middle east*. New Haven & London: Yale University Press.

